الوزارة الائتلافية العراقية خلال الحرب العالمية الثانية 31 مارس 1940- 31 جانفي 1941

د. عبد الرحمان أولاد سيدي الشيخ
قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2

ملخص
نستعرض في هذا المقال إحدى أهم القضايا التي أثّرت على مسار العلاقات العراقية- البريطانية (مارس 1940- جانفي 1941)، وهي محاولة بريطانيا إقحام العراق في الحرب العالمية الثانية، وتمسك وزارة الائتلاف العراقية بمبدأ الحياد، وذلك حتّى لا ترهن مصير العراق وشعبه وجيشه وموارده، وتخفف من انعكاسات الحرب على توازن البلاد. وقد جابهت بريطانيا ذلك بالرفض، ومارست سياسة الترغيب والترهيب، وحاصرت العراق اقتصاديا، وأطلقت حملات لتشويه وزارته وجيشه، وعبئت أجهزتها برئاسة سفيرها وأذنابها وحُلفائها في الخارج، لإجهاض مبدأ الحياد وإسقاط الحكومة، والتي بصمودها عبدت الطريق لاندلاع ثورة مايس 1941 التحررية.

الكلمات الدالة: وزارة الائتلاف العراقية؛ بريطانيا؛ معاهدة 1930؛ الحرب العالمية الثانية.

Abstract
In this article, we review one of the most important issues affecting the course of Iraqi-British relations (March 1940- January 1941), Britain's attempt to involve Iraq in the Second World War. The Iraqi government adhered to the principle of neutrality, so as not to compromise the fate of Iraq, its people, its army and its resources, and ease the repercussions of the war on the balance of the country. The United Kingdom' proposal was refused and Britain mobilized its forces under the leadership of its ambassador, its henchmen and its allies abroad, to abort the principle of neutrality and topple the government, and this firm position paved the way for the outbreak of the May 1941 liberation revolution.

Keywords: Ministry of the Iraqi Coalition; Britain; Treaty of 1930; World War II.

Résumé
Nous traiterons dans cet article, l'une des questions les plus importantes qui ont marqué le cours des relations irako-britannique (Mars 1940 - Janvier 1941), et portant sur la britannique d'impliquer l'Irak pendant la seconde guerre mondiale et le gouvernement irakien a retenu le principe de neutralité, et donc ne pas compromettre le sort de l'Irak et de son peuple et son armée et des ressources, et d'atténuer les conséquences de la guerre sur l'équilibre du pays. Et la Grande-Bretagne a été compensé par le rejet, il a exercé la politique de la carotte et du bâton, et le acculé sur le plan économique, et lancé des campagnes pour discréditer son gouvernement et son armée, et a mobilisé ses organes dirigés par son ambassadeur et ses laquais et alliés à l'étranger, à préempter le principe de neutralité et de renverser le gouvernement, et a donné lieu à l'éclatement de la révolution 1941.

Mots clés: ministère de la coalition Irakienne ; la Grande-Bretagne; le traité de 1930; la deuxième guerre mondiale.

مقدمة

شهد الوطن العربي خلال الحرب العالمية الثانية جملة من الأحداث والتطورات، أفرزت بدورها عدة نماذج سياسية، ارتسمت على جبين التاريخ السياسي العربي، ولعل العراق، هذه الرقعة من الوطن الكبير قد عايشت وبعمق تجربة ثورية رائدة كانت بمثابة واسطة عقد الحركة الوطنية العراقية، ألا وهي التجربة الكيلانية، بشقيها الديبلوماسي (السياسي) والمسلح، ونتطرق في هذه المقالة للمرحلة الأولى من تاريخ هذه الحركة.

1.طرق تشكيل الوزارة الائتلافية

إن الباحث الذي يتطرق لحلقات هذه الحقبة من تاريخ العراق، يستشف الكثير من الخصائص التي تطبع السياسة، ولعل أبرز خاصية هي التي تتجسد في التأثير الواضح الذي قامت به الهيئة العسكرية في دواليب السياسة، وما حركة الضباط الأربعة (GOLDEN-SQUARE) أو المربع الذهبي (لقب أطلقته بريطانيا على هذه المجموعة الوطنية غرض تشويهها؛ أي أنّها مأجورة بالذهب من قبل الألمان)، إلا دليل على حقيقة هذا الاستنتاج.

تتكون المجموعة من كامل شبيب وفهمي سعيد، ومحمود سلمان، وصلاح الدين الصباغ (Rondot, 1979,)، وهي المجموعة التي كانت تعمل من أجل السيطرة على دواليب الحكم، وتطمح إلى تحقيق الفكرة القومية المتمثلة في الوحدة العربية (khadduri, 1960).

كما أنّ هناك فئة ثانية تجاري السياسة البريطانية في العراق وتحظى بتأييد بريطانيا، ويمثلها نوري السعيد والوصي على فيصل الثاني عبد الإله، وقد عملت هذه المجموعة برئاسة نوري السعيد الذي عمل كل ما في وسعه لإجهاض التيار القومي(الدرة، 1969)، فراح يدبر الخطط لإحالة العقداء الأربعة على التقاعد، أو جعلهم مستشارين له واستمالتهم لإتباع سياساته المرتبطة ببريطانيا، لكن الجيش كان صاحب الكلمة الأولى، الشيء الذي أدّى بنوري السعيد إلى الاستقالة، وبالتالي سقطت الوزارة الخامسة التي كان يتولى أمرها.

وفي خضم هذه المعطيات، وهذا الاختلاف الواضح بين التيار القومي (قادة الجيش الأربعة) والتيار الموالي لبريطانيا (نوري السعيد وجماعته)، كانت جميع المؤشرات تدل على أنّ رشيد عالي الكيلاني كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكي سيتولى دواليب الوزارة الجديدة، ، وقد تجسد ذلك حقا لمّا اتفق معه العقداء الأربعة، ونوري السعيد على برنامجه، وتمكنوا من إقناعه على قبول تولي الوزارة السيد المفتي الفلسطيني الحاج أمين الحسيني (Rondot, 1979)، وعمل رئيس الوزراء الأسبق- نوري السعيد في نفس النسق لأنه أدرك عقم سياسته التي أصبحت لا تجاري المستجدات التي أفرزتها الحرب.

وقد اقترح السيد رشيد عالي الكيلاني، تشكيل حكومة ائتلافية (Khadduri, 1960) تتكون من الذين تولوا رئاسة الوزارات السابقة، وتعهد الجميع كتابة على تأييد سياسته وذلك يوم 14 مارس 1940، ووافق الوصي على ترشيح الكيلاني لرئاسة الوزارة بعد أن ألحّ عليه نوري السعيد (Longrigg, 1953).

شكل رشيد عالي الكيلاني في 31 مارس سنة 1940 حكومته الائتلافية. وتقلد الوزارة في هذه الحكومة السادة: طه الهاشمي وزيرا للدفاع، ناجي شوكت وزيرا للعدل، نوري السعيد وزيرا للخارجية، ومحمد أمين زكي وزيرا للاقتصاد، وناجي السويدي وزيرا للمالية، وكذا عمر نظمي وزيرا للشؤون الاجتماعية. أمّا رشيد عالي الكيلاني؛ فتولى رئاستها ووزارة الداخلية (ياغي، 1973). وقد لقبت هذه الوزارة "الوزارة القومية"، القادرة على مجابهة ظروف الحرب (العقاد، 1970). والملاحظ هنا، أنّ أعضاءها كانوا من الشخصيات البارزة التي تولت مناصب سياسية مختلفة كوزراء أو مستشارين رؤساء دواوين ... فيما قبل.

يقف الباحث محتارا أمام التشكيلة الوزارية، التي انتدبها رشيد عالي الكيلاني، والتي سبق لها أن شغلت مناصب حكومية، ولم توفق، في حين كان الكيلاني يطمح إلى بعث سياسة جديدة وبواسطة هؤلاء وخاصة نوري السعيد الذي شغل منصبا حساسا في وزارة الكيلاني، إلا وهو وزير الخارجية، مع العلم أنّ هذا الأخير يعد المنفذ والعراب الرئيسي للسياسة البريطانية بالعراق!

2. سياسة حكومة الكيلاني

1.2 داخليا

يعتبر الكيلاني رشيد عالي، أحد أبرز رجالات القانون بالعراق، لذا نلاحظ أنه بمجرد استلام مقاليد الوزارة، قدم برنامجه الذي يمكن أن نوجزه في هذه النقاط:

- المحافظة على العلاقات البريطانية العراقية وفق المعاهدات التي وقعت سابقا، وخاصة معاهدة سنة 1930، ووفق متطلبات الحرب والمصالح العربية (الحسني، 1971).
- التركيز على ضرورة تسليح الجيش العراقي من كل الجهات وبكل الوسائل ما دامت بريطانيا عاجزة على تسليحه وتجهيزه.
- التأكيد على عملية إجراء انتخاب، تضمن للمجلس النيابي، نواب أحرار يدافعون على مصالح الشعب ويناقشون جميع المشاريع المقدمة من الحكومة (ياغي، 1973).

نلاحظ أنّ رشيد عالي الكيلاني ركز بصورة تثير الشكوك، على الجيش والمجلس النيابي، وبنظرة تحليلية موضوعية، نستشف من برنامجه ذلك النقد اللاذع لبريطانيا بعدم وفائها بتسليح الجيش العراقي، وهذا وفقا للمعاهدة المبرمة بين الطرفين في 1930، إضافة إلى أنه تصدى وبكل شجاعة إلى عدم توفيق البرلمان في مهمته تجاه الشعب، وكأنه يهمس في آذان النواب بأنه يشتم رائحة التواطؤ، وكذلك بيّن لبريطانيا بأن المعاهدة ستدعم مصالح العراق بدل مصالحها فقط، وهذا ما سوف يطبقه فيما بعد بحذافيره لمجابهة تطورات الحرب العالمية.

وأمام هذا البرنامج الحكومي، الذي يوحي بأنّ رشيد عالي الكيلاني لن يكون الوسيلة التي تستغلها بريطانيا لتنفيذ خططها ومشاريعها، لا تباع سياسة الخداع من جديد- وذلك الاستعمار إن طردته من الباب رجع إليك من النافذة- وهذا ما دفع ببريطانيا إلى التأني في اتخاذ القرارات اللازمة وذلك لسببين (الصباغ، 1956):

- أن تتحصل على المصداقية الكاملة لتنفيذ مشاريعها الاستعمارية، وهذا بتنصيب هذه الوزارة الشعبية وبالتالي استغلال نوري السعيد الموجود ضمن التشكيلة الحكومية، لتجسيد مخططاتها بكل أمان.
- محاولة الزج بعدد كبير من الوطنيين وعلى رأسهم رشيد عالي الكيلاني، في بؤرة الصدام، ثم تدفع بنوري السعيد لإثارة الخلافات بين الكيلاني والهيئة العسكرية وتمكن نوري من الخروج ناجحا، برغم عن البريطانيين.

وبالرغم من أنّ رشيد عالي الكيلاني، كان يدرك تماما خفايا العملية وكذا رد الفعل البريطاني؛ إلا أنه مارس سياسة المراوغة، فقد جعل من قضية التحالف العراقي البريطاني المتمخض عن معاهدة 1930 أداة فعالة لخدمة مصالح العراق والعرب، وذلك رغم كرهه الشديد لبريطانيا (العقاد، 1970)، إضافة إلى أنه استمر في تطبيق بنود الميثاق الرباعي الذي يعرف بميثاق سعد أباد لسنة 1937 والذي تجمع دول الشرق الأوسط وهي: العراق وإيران وتركيا وأفغانستان، والداعي إلى تأمين سلامة حدود هذه الدول، (قدورة، 1985).

والملاحظ أنّ رشيد عالي الكيلاني قد تحصن قدر المستطاع من بريطانيا وأذنابها، وانصرف بعد ذلك إلى ولوج باب السياسية التنفيذية، بحيث قام بعدة إجراءات جذبت الرأي العام العراقي إلى جانبه، برفعة الأحكام العرفية،

وإفراجه عن جملة من المعتقلين السياسيين (الصباغ، 1956)، كما ألغى حالة الطوارئ المضروبة على البلاد منذ 1939، إضافة إلى قيامه بخلق قاعدة اقتصادية واسعة، فبعد ما كانت الطبقة العاملة العراقية راضخة للشركات البريطانية منذ 1918، شهدت ابتداء من 1931 زيادة ملحوظة جسدتها هذه الإحصائيات، التي وزعت الأيدي العاملة كما يلي (فياض، 1980).

شغلت السكك الحديدية 9000 عاملا، وشغل ميناء البصرة 127 عاملا، وشغلت مديرية الأشغال العامة 4550 عاملا. وبلغ عددها في الشركات الأجنبية شركة النفط العراقية تحديدا نحو 1000 عاملا، واستخدمت شركة نفط خانقين 178 عاملا. أمّا الشركات الخاصة كجمعية زراع القطن البريطاني فقد استخدمت من 43 إلى 180 عاملا، ومعمل فتاح باشا للنسيج 200 عاملا، ومعمل غسل الصوف استخدم من 15 إلى 20 عاملا. وقد حاول رشيد عالي الكيلاني، أن يرفع من معيشة الشعب بحيث عمل على تحسين وضعية الفلاحين فأرغم أصحاب الأراضي على توفير السكن لمزارعيهم، وشجع على تكوين النقابات العمالية لتكون اللسان الرسمي الناطق بهموم ومشاكل هذه الطبقة (Longrigg, 1953).

إضافة إلى ذلك؛ قامت الوزارة الكيلانية بتوسيع رقعة زراعة القطن، وكذا دفع عملية التنوع في المنتوجات الزراعية، وهذا بمساعدة البنوك الزراعية للفلاحين على التزود بالآلات والقروض والأسمدة النباتية، وعملت بأن يكون هناك تكاملا بين الزراعة والصناعة وذلك بتشييدها للمعامل المنتجة للمعلبات ومصبرات الفواكه، وأطلقت العنان للمبادرات الفلاحية المتنوعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وأنشئت الشركة العراقية لإنتاج الزيوت البترولية والإسمنت ومعامل إنتاج الزيوت النباتية. كما قامت بمشاريع عظمى في قطاع الري، وكذا ترميم المباني التابعة للأوقاف، وحاربت على الصعيد الاجتماعي جل مظاهر الانحلال كغلق الخمارات ودور اللهو، وبالتالي درء كل العوامل التي تعمل على تصدع صرح المجتمع العراقي، وخصصت للجيش ميزانية معتبرة لكونه حامي الوطن، وقدرت ميزانيته بـ: 1|3 من الميزانية المخصصة لعام (1941-1940).(ياغي، 1973)

2.2 دوليا

قبل الولوج في تفاصيل أهم خصائص العلاقات الدولية التي تميز الحكومة الائتلافية الكيلانية، يتعين أن نوجز السياسة الاستراتيجية للاستعمار الأوربي في المنطقة وعلى رأسه بريطانيا فيما يلي (الريماوي، 1961):

- اعتبار الوطن العربي منطقة نفوذ استعماري، ومحاولة الحيلولة دون قيام أي نوع من العلاقات بين الدول العربية، فيما بينها وبين الدول الأخرى، وضرب عزلة شاملة حول العرب.
- كبح كل وعي أو مد تحرري عربي في الوطن العربي ودعم الفئات الحاكمة الفاسدة فيه، كوتد أو ذَنَبْ للاستعمار وأجهزته، وكذا التخطيط لضمان سيطرة الغرب علي العرب وعلى مواردهم مبايعة سياسته الدولية، وذلك ما تبلور فيما بعد في حلف بغداد 1955، ومشروع ايزنهاور 1957.

وفي سياق هذه الإستراتيجية الإستعمارية، انتهج الكيلاني دبلوماسيته تأتي على رأسها العلاقات العراقية البريطانية التي تمركزت في مجالين، وهما: العسكري والسياسي على وجه الخصوص.

فبعد بروز خسائر الحلفاء، وذلك باستسلام فرنسا في جوان 1940، تبلور شعور معاد لبريطانيا في جل أنحاء الوطن العربي وخاصة في العراق، بحيث برز حماس منقطع النظير تجسد في ميل القوميين العرب للمحور (الدرة،

1969)، وفي هذه الظروف كان رشيد عالي الكيلاني متقيدا بمعاهدة التحالف مع بريطانيا لسنة 1930، لذا قطع العلاقات مع الدانمارك التي تكونت في ظل الاحتلال الألماني. إلا أنه إيطاليا وبرغم دخولها مع الألمان رفض قطع العلاقات معها، وبالتالي لم يرضخ لطلب بريطانيا، مما أدى إلى تكهرب العلاقة بين العراق وبريطانيا التي أدركت نوايا الوزارة الائتلافية الكيلانية تجاه المعسكرين المتحاربين، مما جعلها تكرر للكيلاني وتأكد عليه ضرورة الالتزام ببنود معاهد 1930، وطالبت بوضع حد للدعاية النازية في الصحف والإذاعة العراقية (ياغي، 1973).

3.موقف حكومة الكيلاني

1.3 عرض مواقف من حكومة الكيلاني

وأمام هذا الضغط الذي جابهه الكيلاني على جبهتين، الأول من بريطانيا والثاني من نوري السعيد الساعد الأيمن لبريطانيا بالعراق؛ فقد راعى وبحنكة ودراية ذلك التأييد الذي يحظى به من طرف الشعب والضباط الأربعة، وعمل وبكل ما لديه من قوة من أجل حياد العراق في الحرب العالمية الثانية، وذلك ما ذكره في مذكراته بقوله:«حاول نوري السعيد إقناع بعض الضباط بالجيش بقبول فكرة إرسال بعض وحدات الجيش العراقي للقتال إلى جانب حلفائه الإنجليز ... رفض الضباط ... قالوا إنهم لا يؤمنون إلا بسياسة الحياد ... كانت الأمة كلها وراء سياستي ... سياسة الحياد»(ياغي، 1973، ص 53).

ومن هنا نرى أن الواقع العراقي (قدورة، 1985)، قد جعل من السيد الكيلاني زعيما للحركة المعادية لبريطانيا، وبات لسان حال هذا الاتجاه مع مرور الزمن (هيزوير، 1971)، وذلك ما تجسد في سياسته وخططه فيما بعد، فعلى سبيل المثال نلاحظ بأن الكيلاني أراد أن يستغل فرصة إلحاح سفير بريطانيا السير بازيل نيوتون (Sir Basil Neuton) بقطع العلاقات مع إيطاليا، وذلك لنيل بعض المكاسب من الإنجليز بالمماطلة، وقد علل الإنجليز هذا الاستخفاف بتوصيات السفير البريطاني نتيجة ظروف بلادهم السيئة (العقاد، 1970)، وقد فصل مجلس الوزراء في جميع الأمور التي هي محل ريب وشك من قبل بريطانيا، وتبحث لها عن جواب فقرر في جلسته المنعقدة في 1940/06/11 ما يلي:

- إنّ الحكومة العراقية متمسكة بمعاهدة التحالف مع بريطانيا سنة 1930 وماضية في وفائها للعهود وبروح مشبعة بعطف وولاء.
- إن الحكومة العراقية تقوم بكل ما ترتب عليها من واجبات، وتطبق أحكام معاهدة التحالف لصيانة المواصلات، والمنافع المشتركة العراقية البريطانية في البلاد.
- فضلت الحكومة العراقية في الوقت نفسه- أن تتريث قليلا في أمر النظر في قطع العلاقات الديبلوماسية مع إيطاليا(الحسني، 1971).

وقد علق السفير البريطاني على القرارات التي خرج بها مجلس وزراء الحكومة الائتلافية الكيلانية، والملخصة في برقية وجهها إلى وزير خارجية بلاده ايدن بتاريخ 01/17/ 1941: «لما كان العراق لا يؤمن بالوقوف وحده في الحرب؛ فإنّ لرشيد عالي الكيلاني بعض العذر، في أن يشعر بأن اتباع سياسة الضمان مع المحور، سوف تكون متسمة بالتعقل في حد ذاتها، ونافعة كوسيلة لانتزاع تنازلات من بريطانية العظمى» (ياغي، 1973).

وأمام تعنت بريطانيا في محاولاتها المتكررة فرض سياستها، ودرء مبدأ الحياد العراقي، أوعزت لنوري السعيد بفرض ثقله على الحكومة، واحتدم الصراع في اجتماع مجلس الدفاع الأعلى بين نوري السعيد من جهة والكيلاني وقادة الجيش من جهة أخرى، للفصل في قضايا متعددة من بينها قضية العراق ودخوله الحرب إلى جانب بريطانيا(هيزويز، 1971)، والتي نادى بها وبحماس نوري السعيد، في حين رفضها الكيلاني وجماعته وفضلوا الحياد التام كما رفضوا رأي نوري القاضي بقطع العلاقات مع إيطاليا، وكذا طلبه الرامي إلى تركيز قطاعات من الجيش البريطاني بالعراق (الصباغ، 1956).

2.3 العوامل المؤثرة في مواقف حكومة الكيلاني

وبعد هذه الإطلالة حول السياسة الكيلانية تجاه بريطانيا، يجدر بنا الآن البحث عن العوامل التي رسمت وتحكمت في مواقف الحكومة الائتلافية ويمكن إيجازها فيما يلي:

- وقوف قادة الجيش الأربعة مع اتجاهات الكيلاني السياسية داخليا وخارجيا؛
- وجود فئة كبيرة من القوميين في بغداد من بينهم مفتي (Longrigg, 1953) فلسطين الحاج أمين الحسيني والسوريين منهم كمردم جميل والقوتلي شكري وتركز الدعاية الموالية للمحور في مدينة بغداد بزعامة الإيطالي جبرائيلي؛
- الدور الذي لعبه الحاج أمين الحسيني في بغداد للدعاية في أوساط السياسيين والعسكريين لفائدة المحور، بحيث كون لجنة سرية لإدارة هذا المشروع، وقد اتصلت هذه اللجنة بالألمان في اسطنبول(العقاد، 1970).

من خلال عرض هذه الأسباب التي كان لها دورا في رسم سياسة الحكومة الائتلافية؛ فإننا نستنتج بعض الحقائق من بينها أن العراق انتهج في هذه الفترة سياسة خارجية مستقلة وحيادية، خاصة وأنّ الصدام العالمي المتمثل في الحرب العالمية الثانية بين المحور والحلفاء كان يفرض على الكيلاني قرارا حاسما، إلا أنه ركز على خدمة القضايا الوطنية والأهداف العربية ورأى بأنّ ذلك لا يتم إلاّ بتبنيه سياسة الحياد، وحول هذه النقطة كتب المؤرخان البريطانيان لونغرنغ وستوكسْ فراند في كتابهما عن العراق: «إن التيار الوطني بالعراق، رجح سياسة الحياد من الصراع القائم بين الجبهتين الأوربيتين» (Longrigg- Stoaks, 1958, p. 222-223)، وكان هذا رأي الساسة القوميين في العراق لاعتقادهم بأن الحرب سوف تكون بمثابة فرصة العمر التي تستعمل كرهان رابح لخدمة القضايا العربية، وهذا ما نلمسه في كلام طه الهاشمي أحد أبرز القيادات القومية في العراق، وأحد أقطاب الجيش العراقي وزعيم سياسي شغل العديد من المناصب السياسة الحساسة حين يقول: «تمر الفرص ولا تستفيد الأقطار العربية شيئا». وفي معارضته لقطع العلاقات مع إيطاليا بقوله: «كان من الصواب التريث»، ريثما ينجلي الموقف، ويرى العراق في قطع العلاقات ما يفيده فائدة ملموسة» (الهاشمي، 1967، ص 36- 37)، إذن إن الأفكار والتصريحات المقدمة آنفا، تنم على وعي منقطع النظير يرمي إلى المصلحة الجماعية للوطن العربي ككل، وذلك بإقران مصلحة العراق مع مصلحة العرب، لذا لقبت العراق آنذاك ببيدمنت العرب، لتحقيق الوحدة العربية (أنيس، حراز، 1967)، أما العلاقات بين ألمانيا أو مع المحور فقد عللها صلاح العقاد بأنها تراعي فيها المصلحة القومية، فقدم لنا مثالا حيا في هذا الإطار، وذلك أنّ السكرتير الخاص للمفتي الفلسطيني الحاج أمين الحسيني، السيد عثمان الحداد، قد زار في سبتمبر 1940 برلين سريا، وتقابل مع ويزيكار وكيل وزراء الخاجية الألمانية- وفريتس جروبا سفير ألمانيا السابق ببغداد، وقدم له مطالب العراق والعرب (العقاد، 1970)، والتي يمكن تللخيصها كما يلي:

- استقلال البلاد العربية في المشرق؛
- إلغاء أنظمة الانتداب والحماية سواء كانت فرنسية أو بريطانية؛
- وضع حد لكل الامتيازات والتحفظات التي تقيد استقلال مصر والسودان- عدم التدخل لعرقلة الوحدة السياسية التي تتطلع إليها الشعوب العربية؛
- التوقف على تنفيذ سياسة خلق الوطن القومي لليهود في فلسطين، وفي مقابل ذلك يعترف العرب بأفضلية التعاون الاقتصادي مع دول المحور.

لكن الألمان، وبعد اطلاعهم على مذكرة العرب بوجه عام، والعراق بوجه خاص، فضلوا استرضاء الحكومات المحالفة لهم، كحكومة فيشي (فرنسا) وفرنكو (إسبانيا) وإيطاليا، وكان فحوى جوابهم المؤرخ بـ: 1940/10/23 على مطالب العراق، هو أنّ دول المحور تؤيد نضال العرب من اجل استقلالهم، وأفصحوا بأن تكون الثورة العربية من فلسطين، وأن يقوم العراق بعمل نشيط ضد الإنجليز مع مده بالمعونة العسكرية، إضافة إلى تلميحهم أثناء المحادثات بحتمية طرد أذناب بريطانيا ويقصدون بذلك نوري السعيد، كما أنّ دول المحور لم تخف أطماعها كأن تحل ألمانيا محل بريطانيا في شركة نفط العراق، وأعربت إيطاليا عن رغبتها أن تحل محل فرنسا في حماية الموارنة في لبنان.

وبعد هذه الجولة من المحادثات السرية مع المحور اتضحت الأمور بالنسبة لرشيد عالي الكيلاني، وحاول الصمود أمام الضغط البريطاني المتزايد رفقة حلفائه ويمكن إيجازه فيما يلي:

- رفض بريطانيا طلب الكيلاني الذي يرمي إلى الحصول على وعد منها يضمن استقلال فلسطين وسوريا (الحسني، 1971)؛
- طلب بريطانيا في 06/21/ 1940 والمقدم بواسطة سفيرها بضرورة إنزال قوات بريطانية بالبصرة لتمر إلى فلسطين (حيفا) وأن تؤسس قواعد جوية جديدة في الموصل وبغداد إضافة إلى مطالب أخرى؛
- ضربت بريطانيا حصارا اقتصاديا على العراق، بحيث امتنعت عن شراء التمر (المحصول الرئيسي)، ولاحظ العراقيون بأن تركيا تتلقى المساعدات من كلا الطرفين المتنازعين (الحلفاء: بريطانيا، والمحور: ألمانيا)، بينما العراق المتحالف مع بريطانيا يحرم حتى من تسويق محاصيله مع الدول الأخرى (حداد، 1950). وكل هذه الإجراءات لإذلال العراق، ولكن رشيد عالي فتح بابا جديدا لبيع التمر العراقي لليابان (ماتزال دولة محايدة) مقابل شراء أسلحة منه (العقاد، 1970)؛
- محاولة بريطانيا لنزع ثقة الوصي عن الحكومة الكيلانية، وذلك بإدلاء سفيرها في 11/16/ 1940 بأن بريطانيا ليست لها ثقة بوزارة الكيلاني التي ردت على هذا التصريح بأنها لا تهمها ثقة أي دولة ما، ما دامت تحضى بدعم وثقة الشعب العراقي (الحسني، 1971)؛
- العمل الدؤوب من لدن بريطانيا لإسقاط حكومة الكيلاني وبشتى الوسائل (ياغي، 1973)، وذلك من خلال حلفائها، فالولايات المتحدة بقيادة الرئيس روزفلت، حذرت الكيلاني من مغبة التعاون مع المحور، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بحيث أجلت عملية شحن الأسلحة (صفقة) الأمريكية التي أرادت الحكومة الكيلانية شرائها، وهذا نتيجة ضغط بريطانيا (1941/01/07) كما نصح رئيس الحكومة المصرية في رسالته المؤرخة بـ

1940/12/28، بعدم التحالف مع ألمانيا، ومع كل هذا فقد شجب الكيلاني هذا التدخل في شؤون العراق الداخلية (هيزوير، 1971)؛

- كررت بريطانيا ضغطها على الوصي بعد ذلك، كي يحل الوزارة الائتلافية وأن يرغم نوري السعيد على الاستقالة كي تنزع منها شرعية بقائها قائمة، إضافة إلى وقوع الإنشقاق وعدم اكتمال النصاب العددي للوزراء مما يؤدي إلى حلها (ياغي، 1973).

وبدأ نوري السعيد في تنفيذ هذه الخطة، وذلك بإرغام الكيلاني قطع العلاقات مع المحور ونصحه بفتح سفارة عراقية بالولايات المتحدة، تكون بمثابة الفرصة السانحة لطرح بعض القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطسنية كما حثه كثيرا على نسف سياسة الحياد التي ينتهجها، ولكن مقترحات نوري لم تلق صداها لدى الكيلاني، لعلم هذا الأخير بسرائرها ومقاصدها، وكان هذا الرفض فرصة لنوري السعيد ليكون مبررا شرعيا للاستقالة، وبالتالي نجح في الوصول إلى مبتغاه، فبدأت غياباته الكثيرة عن حضور الاجتماعات، ثم استقال في 01/21/ 1941، وتوالت الاستقالات من بعض الوزراء، كالصادق البصام وزير المعارف، وعمر نظمي وزير المواصلات، ثم ناجي شوكت وتأزمت الأمور، فأمر الوصي عبد الإله، بالاستقالة الفورية للوزارة الكيلانية لكن رشيد عالي الكيلاني رفض الرضوخ لأوامره، حتى يتعرف على آراء الوزراء في هذا الطلب الملكي، فطلب منه المجلس الوزاري بانتهاج سبيل دستوري وذلك بداية بكسب ثقة البرلمان. أمّا الجيش وقادته فرجحوا الاستقالة بالرغم من إدراكهم بأنّ الحق إلى جانب الكيلاني (KHadduri, 1960).

الخاتمة

إنّ النتائج التي نستكشفها من خلال هذه القراءة لأهم محطات مسار الوزارة الكيلانية الائتلافية، أنّ الاستعمار البريطاني وحلفائه بالعراق قد لعبوا كل أوراقهم من أجل إسقاط الحكومة القومية الكيلانية، وقد كان لهم ذلك عندما خارت عزيمة رشيد عالي الكيلاني أمام التيار الموالي للانجليز والضغط البريطاني، وذلك ما دَفَعَهُ إلى الاستقالة في 1941/01/31، وبات الصمود والتحايل أمام هذه الظروف أمرا غير مجد وخاصة بعد تزايد حدة الحصار الاقتصادي والعسكري، وكذا استعمال الوصي على العرش عبد الإله- تحت ضغط بريطانيا وبطرق دستورية لاستقالة الوزارة، كيف لا يفعل ذلك، وهو عراب للسياسة البريطانية في العراق، وهذا بالرغم من أنه يعي جيدا مدى رغبة العراقيين في الانعتاق والتحرر وقوفهم ضد، نتيجة تصرفاته التي لم تلق يوما أي نوع من القبول (الجيل، مايو 1990)، وهذا ما تجسده واقعة هروبه من العاصمة بغداد عندما نزل الشعب في مظاهرات كبيرة مؤيدة الكيلاني ورافضا لاستقالته (الصباغ، 1956)، خاصة بعد أن لمس مدى تأدية وزارته لواجباتها تجاه البلاد وذلك ببذلها جهد كبير من أجل إبعادها من الدخول في أتون الحرب العالمية الثانية، ومثابرتها على أداء مهمتها القومية. إن هذا الرفض وتعلق جماهير العراق بالكيلاني، سوف يكون لها وقعها القوي حينما يتسلم مقاليد الحكم مرة أخرى -حكومة الدفاع الوطني- ويعمل من أجل فرض رأيه على بريطانيا وأذنابها، بل ستؤدي به الأحداث والتطورات إلى حد الصدام بين العراق وبريطانيا عام 1941.

المراجع

1. حداد عثمان كمال، 1950. حركة رشيد عالي الكيلاني، 1941، صيدا.
2. الحسني عبد الرزاق، 1971. الأسرار الخفية لحركة 1941 التحررية، صيدا.
3. الدرة محمود، 1969. الحرب العراقية- البريطانية 1941، بيروت.

4. رجب حراز، محمد أنيس، 1967. الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة.
5. الريماوي عبد الله، 1961. المنطق الثوري للحركة القومية العربية الحديثة (1)، دار المعرفة، القاهرة.
6. الصباغ صلاح الدين، 1956. فرسان العروبة في العراق، دمشق.
7. العقاد صلاح، 1970. المشرق العربي المعاصر، المكتبة الأنجلو مصرية.
8. فياض عامر حسن، 1980. جدور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق، دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت.
9. قدورة زهية، 1985. تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت.
10. كجة جي إنعام، 1990، «العائلة المالكة العراقية- إعادة اعتبار بعد 30 سنة»، الجيل، عدد مايو، 104.
11. الهاشمي طه، 1967. مذكرات طه الهاشمي، دار الطليعة، بيروت.
12. هيزوير لوكاز، 1971. ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة.
13. ياغي إسماعيل، 1973. حركة رشيد عالي الكيلاني، دار الطليعة، بيروت.
14. Khadduri Madjid, 1960. Independent IRAQ, A Study In IRAQ politics, 1932- 1958, London.
15. Longrigg Stephen H, and Stoaks Frand, 1958. IRAG, London.
16. Logrigg Stephen H, 1953. IRAQ 1900- 1950, London.
17. Rendot Philipe, 1979. l'Irak, (PUF), Paris.